



منهج أهل السنة والجماعة في الجمع بين النصوص المتعارضة ظاهراً

في العقيدة والأحكام الشرعية

بحث مختصر في:

منهج أهل السنة والجماعة في الجمع بين النصوص المتعارضة ظاهراً في العقيدة والأحكام الشرعية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك

تأليف وتدقيق وتحقيق: أوس الروسان

المقدمة

الحمد لله الذي القائل في كتابه ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^١

الحمد لله الملك العزيز العلام، العلي العظيم، الكريم السلام، غافر الذنب وقابل التوب من جميع الآثام. أحمده سبحانه على ما اتصف به من صفات الجلال والإكرام. وأشكره على ما أسداه من جزيل الفضل والإنعام. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة أرجو بها الفوز بدار السلام.

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أظهر الله به الإيمان والإسلام. اللهم صلّ على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وأصحابه البررة الكرام، وسلم تسليما كثيرا. عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا يَزَالُ النَّاسُ يَسْأَلُونَكُمْ عَنِ الْعِلْمِ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ خَلَقَنَا، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ قَالَ: وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ رَجُلٍ، فَقَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، قَدْ سَأَلَنِي اثْنَانِ وَهَذَا الثَّلَاثُ، أَوْ قَالَ: سَأَلَنِي وَاحِدٌ وَهَذَا الثَّانِي.

وبعد فالقصد لما أردته شرحا لما قد كان قبلُ شرح من قبل العديد من الفقهاء والأصوليين عن النصوص التي ظاهرها التعارض في العقيدة والأحكام الشرعية. ومن المعلوم أن مصادر التشريع الإسلامي عند أهل السنة والجماعة لا تخرج عن ثلاثة مصادر وهي: الكتاب (القرآن الكريم)، والسنة النبوية، والإجماع.

ومن المعلوم أيضاً أنّ أهل السنة والجماعة اتفقوا على ثلاثة أصول: وهي التي ذكرها الشيخ وليد بن راشد السعيدان -حفظه الله- مبينة بالتالي:

الأصل الأول: أنه لا يجوز لنا أن نأخذ معتقداتنا وأحكامنا الشرعية إلا من الكتاب والسنة.

الأصل الثاني: أنه لا يجوز لنا أن نفهم نصوص الكتاب والسنة إلا على مقتضى فهم سلف الأمة، وإذا أطلقنا مفهوم سلف الأمة فنعني بهم الصحابة والتابعين (أهل القرون المفضلة).

الأصل الثالث: حجب العقل عن التوغل في الغيبات.

إذ لو سبرنا سبب ضلال الطوائف كلها لوجدنا أنهم ضلوا بأصلٍ أو أكثر من هذه الأصول.

الموضوع الأول

التعريف بالنصوص المتعارضة

لكي نقوم بدراسة هذه المسائل يجب علينا أولاً معرفة معنى النصوص المتعارضة ونعرفها بأنها الأدلة الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية التي تحمل معنًى ظاهرياً يعارض نصاً آخر على وجه الممانعة من نفس المصادر بشرط تساوي الدليلين في الثبوت.

واعلم رحمك الله أنّ تعارض هذه النصوص تعارض ظاهري وليس حقيقي، فقد يوهم للإنسان أنّ هناك تعارض بين آية وآية أخرى أو بين حديث وآية أو بين حديث وحديث، وهذا التعارض ليس حقيقياً وإنما ظاهرياً.

الموضوع الثاني

أسباب وقوع التعارض بين النصوص

علمنا سابقاً أنَّ التعارض الحقيقي بين النصوص الشرعية لا يكاد يوجد ألبتة؛ لأنَّ الشريعة لا تعارض فيها أبداً، وهذا التعارض هو في الظاهر وحسب، ولذلك لا تجد دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما.

وقد ذكر العلماء عدة أسباب توهم وقوع التعارض بين النصوص الشرعية، نذكر جملة منها على سبيل الإيجاز²:

السبب الأول: أنَّ نصوص الشريعة ترد تارة بصيغة العموم، ومرة بصيغة الخصوص، وتارة يرد النص عاماً ويُراد به الخصوص، ومرة خاصاً ويُراد به العموم، فيُظنُّ أنَّ بينهما تعارضاً واختلافاً، وليس الأمر كذلك؛ إذ اللفظ العام يمكن تخصيصه بالخاص فينتفي التعارض، والعام المراد به الخصوص يمكن معرفة خصوصه بقرينة في النص ذاته، أو بدليل آخر منفصل عنه، وكذا الخاص المراد به العموم.

السبب الثاني: أنَّ يكون لفظ أحد النصين مُطلقاً والآخر مُقيداً؛ فيُظنُّ أنَّ بينهما تعارضاً واختلافاً، لكن عند حمل المطلق على المقيد ينتفي الاختلاف ويزول التعارض.

السبب الثالث: أنَّ يقع وهمٌ وغلطٌ من أحد الرواة، فيروي حديثاً مشكلاً مرفوعاً للنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الوهم قد يكون في المتن، فيأتي الراوي بلفظٍ لم يقله

السبب الرابع: أنَّ يكون الإشكال أو التعارض الوارد في نظر المجتهد صادراً عن عدم فهمه واستيعابه للنص الشرعي.

السبب الخامس: احتمال الحقيقة والمجاز في أحد النصين المتعارضين، إذ قد يرد نصان يحملان معنيين إذا حُملا معاً على الحقيقة أوهما التعارض، لكن عند معرفة أنَّ أحدهما أُريد به المجاز والآخر أُريد به الحقيقة فإنَّ التعارض يزول عنهما وينتفي.

² كتاب الأحاديث المشككة الواردة في تفسير القرآن الكريم ج: ١ / ص: ٣٦

السبب السابع: أن يكون أحد النصين ناسخاً للآخر، ويخفى على بعض المجتهدين معرفة الناسخ منهما، فيظن أن بينهما تعارضاً، وليس الأمر كذلك.

الموضوع الثالث

نهج أهل السنة والجماعة في دفع التعارض

لأهل السنة والجماعة منهجية خاصة بدفع التعارض بين النصوص وهي:

المنهج الأولي: الجمع بين النصوص المتعارضة إذا أمكن ذلك، قال ابن خزيمة^٣: "لا أعرف حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما"^٤.

المنهج الثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين: أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.^٥

الموضوع الرابع

دور المقاصد في درء التعارض بين النصوص

إذا كانت النصوص تتضمن حكماً ومقاصد فإن الجمع بين نصين ظاهرهما التعارض هو جمع للحكمتين أو الحكم التي يتضمنانها، وهذا الجمع بين النصوص من شأنه أن ينقح المقاصد المنقحة في ذهن الناظر ومن شأنه أيضاً أن يكشف عن مقاصد ومعان وحكم أخرى.

تطبيق على دور المقاصد في درء التعارض:^٦

حضانة الغلام:

جاء ما يدل على أن أمه تحضنه كما في: - حديث عبد الله بن عمرو أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له جواء وتؤدي له سقاء وزعم أبوه أنه ينزعه مني قال أنت أحق به ما لم تنكحي.^٧

^٣ هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري الشافعي (سلفي العقيدة، شافعي المذهب)

^٤ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٦٥٢/٢)

^٥ دور المقاصد في درء التعارض بين الأحاديث النبوية/ ص: ٦٢٩

^٦ دور المقاصد في درء التعارض بين الأحاديث النبوية/ ص: ٦٤٠

^٧ الراوي: عبدالله بن عمرو | المحدث: الألباني | المصدر: صحيح أبي داود الصفحة أو الرقم: ٢٢٧٦ | خلاصة حكم المحدث: حسن

جاء ما يدل على أن الغلام يختار أحد الوالدين كما في:

حديث أبي هريرة قال: إن امرأة جاءت رسول الله ﷺ فقالت: فذاك أبي وأمي، إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد نفعتني وسقاني من بئر أبي عنبه، فجاء زوجها وقال: من يخاصمني في ابني؟ فقال: «يا غلام، هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت»، أمه، فأخذ بيد أمه فانطلقت به.

وجه التعارض: يدل الحديث الأول على أنه إذا تنازع الوالدان في الولد فإن الأم أحق به ما لم تنكح، ويدل الحديث الثاني على أنه إذا تنازعا في حضانة الولد فإنه يخير بينهما ومن اختاره الولد فهو أحق به.

دفع التعارض بالجمع:

ذهب كثير من أهل العلم إلى الجمع بين الحديثين باختلاف الحال، فحملوا الحديث الأول على: حالة الغلام قبل استغنائه بنفسه فتكون الأم أحق به لأنها أشفق وأرفق وهو في حاجة إلى نوع خاص من الرعاية والعناية والأم أهدى إلى تربية الصغار في مثل هذه المرحلة، أما إن استغنى بنفسه بأن بلغ سبع أو ثمان سنين خير بين أبيه لأنه لم تصبح للأم مزية قال الشافعي: " فإذا افترق الأبوان وهما في قرية واحدة فالأم أحق بولدها ما لم تتزوج وما كانوا صغارا فإذا بلغ أحدهم سبعا أو ثمان سنين وهو يعقل خير بين أبيه وأمه وكان عند أيهما اختار، فإن اختار أمه فعلى أبيه نفقته ولا يمنع من تأديبه، قال وسواء في ذلك الذكر والأنثى.^٨

الموضوع الخامس

تطبيقات من الكتاب والسنة على الجمع بين النصوص المتعارضة ظاهراً

نفي السماع عن أهل القبور فقد قال الله عز وجل: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾^(٢٢) فهذا دليل على أن أهل القبور لا يسمعون وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾^(٨) فهذا دليل على أن الموتى ليس من شأنهم أن يسمعوا، لكن يوجد أحاديث تدل على أن أهل القبور يسمعون، ففي الصحيحين من حديث أنس بن

^٨ كتاب الأم (٩٩/٥)

^٩ سورة فاطر/ الآية: ٢٢ / الصفحة: ٣٧

^{١٠} سورة النمل/ الآية: ٨٠ / الصفحة: ٣٨٤

مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ"^{١١}...

فنرى أنه يوجد تعارض ظاهري في أنَّ آيات تثبت عدم سماع أهل القبور وحديث يثبت سماعهم، فلا يوجد تعارض والله الحمد ويمكن أن نجمع بين هذا التعارض بما يلي:

أولاً يجب علينا أن نعلم أنَّ السماع ينقسم إلى قسمين:

١- سماع جاري مجرد عن الانتفاع.

٢- سماع مقرون بالانتفاع والامتثال.

فسماع العبد قرع نعال أصحابه إذا ولو عنه مدبرين سماع مجرد عن الانتفاع، سماع مقطوع عن الامتثال.

فأهل القبور يسمعون بإذن الله سماع مقطوع عن الامتثال ومجرد عن الانتفاع.

فإذاً الأدلة التي تثبت أن الموتى يسمعون يراد به السماع المجرد عن الانتفاع، فالسماع المثبت يراد به سماع الجارحة الذي لا يقتضي انتفاعاً ولا امتثالاً، والسماع المنفي هو السماع المقرون بالانتفاع والامتثال. فعندما نعرف أقسام السماع نستطيع الجمع بين الأدلة.

نموذج ثان: ١٢

الجمع بين النصوص المتعارضة ظاهراً في وفاة عيسى -عليه السلام- بين الإثبات والنفي...

قال تعالى على لسان عيسى عليه السلام: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ

شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^{١٣} فهذه الآية تثبت وفاة عيسى عليه الصلاة والسلام ونجد آية أخرى تنفي

الوفاة فقد قال تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾^{١٤} فهنا قد نفى الله عز وجل

وفاة عيسى عليه السلام، ومن المعلوم أنَّ أهل السنة والجماعة يعتقدون الاعتقاد الجازم

^{١١} الراوي: أنس بن مالك | المحدث: البخاري | المصدر: صحيح البخاري الصفحة أو الرقم: ١٣٣٨ | خلاصة حكم المحدث: [صحيح] التخریج: أخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠)

^{١٢} انظر: سلسلة الجمع بين النصوص المتعارضة للشيخ ولي بن راشد السعيدان.

^{١٣} سورة المائدة/ الآية: ١١٧ / الصفحة: ١٢٧

^{١٤} سورة النساء/ الآية: ١٥٧ / الصفحة: ١٠٣

بأن عيسى عليه السلام لا يزال حياً في السماء الثانية كما جاءت الأحاديث النبوية الصحيحة فنجمع بين هذا التعارض بمعرفة أقسام الوفاة:

القسم الأول: الوفاة الكبرى

القسم الثاني: الوفاة الصغرى

فآيات التي تثبت أن الله قد توفى عيسى إنما يراد بها الوفاة الصغرى وهي النوم، فقد أنامه الله عز وجل ثم رفعه وهو نائم، والدليل على أن النوم هو الوفاة الصغرى قول الله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾^{١٥} يتوفاكم أي ينيمكم، فسمى النوم وفاة، والآيات التي تنفي الوفاة يقصد بها الوفاة الكبرى.

وبهذا أكون قد انتهيت من هذا البحث المختصر عن منهج أهل السنة والجماعة في الجمع بين النصوص المتعارضة ظاهراً وقد أجمع العلماء على وجوب الإخلاص في الأعمال كلها فأني أسأل الله جل وعلا أن يتقبله وينفع به، وقد وقع الفراغ من هذا البحث ليلة الاثنين في شهر ربيع الآخر سنة أربع وأربعين وأربعمائة وألف من هجرة الحبيب صلى الله عليه وسلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين صلى الله على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً.

وقف لله تعالى